الحرب الروسية – الأوكرانية

والخطأ المحاسبي الذي أعلنت عنه وزارة الدفاع الامريكية

جهينة حبيب الحاج حمود
ماجستير مصارف إسلامية

الحلقة (٢:٢)

هل يمكن أن نعتبر الحرب الروسية الأوكرانية حربًا من أجل السيطرة والنفوذ الروسي فقط أم من أجل الثروات الطبيعية التي تتمتع بها أوكرانيا؟

الحرب ليست مجرد صراع من أجل الديمقراطية والنفوذ، بل سعي للسيطرة على خيرات متعددة بينها الزراعية والصناعية، فالصراع على الأراضي الأوكرانية لم يكن بسبب خلفيات سياسية أو جيوسياسية فقط، بل إنه أيضًا تكالب دولي على خيرات بلد بات الخط الفاصل والأحمر ونقطة اللاعودة في هذه المواجهة الخطيرة بين قوتين، فأوكرانيا تزخر بموارد طبيعية واحتياطات أولية هائلة تشمل المعادن والنفط والغاز، وأيضًا ثروات زراعية وصناعية استقطبت شركات عالمية بما في ذلك الأمريكية حيث أن ما يُناهز نصف الأراضي الزراعية الأوكرانية باتت بين أيدي صناديق الاستثمار الأمريكية. كما أن أوكرانيا ذات أهمية حيوية بالنسبة للأوروبيين بشكل خاص كونها تملك ثاني احتياطي من الغاز بعد روسيا، والتي يهمها منع الأوروبيين من الحصول عليه بأي ثمن في إطار ما بات يُعرف بـ "حرب الطاقة " . فما يحدث اليوم هو ليس بعيداً عن سيناريو مماثل في شبه جزيرة القرم. فعقب اكتشاف احتياطيات النفط والغاز الرئيسة في البحر الأسود، حصلت شركات[1] على تصاريح التنقيب هناك في ٢٠١٢. كما وقعت أوكرانيا في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٣ إتفاقية مع شركة الكهرباء الفرنسية EDF وشركة ENI إيني الإيطالية لاستغلال الهيدروكربونات بشرق شبه جزيرة القرم لإنتاج ٣ ملايين طن من النفط سنويًا. وإن كل تلك المشاريع الغربية قد تم "إما التخلي عنها أو تعليقها بسبب ضم روسيا للقرم" .

[1] شركة Exxon Mobil , Shell, Chevron

وأوكرانيا تمتلك أول إحتياطي أوروبي من خامات اليورانيوم، والثاني من خامات التيتانيوم وعاشر احتياطي عالمي من هذه المادة، وثاني احتياطي عالمي من خامات المنغنيز (٢.٣ مليار طن، أو ١٢٪ من الاحتياطيات العالمية)، وكذلك ثاني احتياطي عالمي من خام الحديد (٣٠ مليار طن)، وثاني احتياطي من خام الزئبق الأوروبي. إلى جانب ذلك فهي تمتلك أيضًا ثالث احتياطي أوروبي من الغاز الصخري (٢٢ مليار متر مكعب)، وسابع أكبر احتياطي فحم بالعالم (٣٣.٩ مليار طن). وأوكرانيا بلد زراعي يمكنها تلبية الاحتياجات الغذائية لنحو ٦٠٠ مليون شخص، حيث يوجد بها أكبر مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة في أوروبا، وثالث أكبر مساحة من الأرض السوداء (chornozem) بالعالم (٢٥٪). كما أنها المُصدّر الأول لزيت دوار الشمس في العالم، وهي ثاني منتج للشعير ورابع مُصدّر عالمي، وثالث منتج للذرة في العالم ورابع مُصدّر، وهي رابع منتج عالمي للبطاطا، وخامس منتج عالمي للجاودار[1]. وهي أيضًا تحتل المركز الخامس عالميًا في إنتاج وتربية النحل والعسل والشمع وغذاء ملكات النحل وحبوب اللقاح والبروبوليس وسم النحل (٧٥٠٠٠ طن). وأوكرانيا هي ثامن مُصدّر للقمح في العالم، وتاسع منتج عالمي لبيض الدجاج، وأكبر مُصدّر للجبن في العالم. كما أن أوكرانيا بلد صناعي حيث أنها أول منتج أوروبي للأمونيا. وبها ثاني أكبر شبكة خطوط أنابيب غاز في أوروبا والرابعة في العالم (١٤٢.٥ مليار متر مكعب من سعة إنتاج الغاز في الاتحاد الأوروبي). وهي تمتلك ثالث أكبر أسطول نووي في أوروبا والثامن في العالم، وثالث أطول شبكة سكك حديدية في أوروبا و ١١ عالميًا (٢١٧٠٠ كم). وأوكرانيا هي ثالث منتج عالمي لأجهزة تحديد المواقع ومعدات التتبع (بعد الولايات المتحدة وفرنسا)، وثالث مُصدّر للحديد في العالم. ورابع أكبر مُصدّر للتوربينات لمحطات الطاقة النووية، ورابع مُصنّع في العالم لقاذفات الصواريخ، ورابع مُصدّر للتيتانيوم في العالم، والمُصدّر الثامن في العالم للخامات والمركزات المعدنية، والمُصدّر التاسع عالميًا في صناعة السلاح، والعاشر عالميًا في إنتاج الصلب (٣٢.٤ مليون طن).

روسيا تحركت ليس من أجل ثروات أوكرانيا لأنها تملك ثروات عظيمة لكن التحرك جاء نتيجة لإخلال الغرب معها ممثلاً في حلف الناتو بالاتفاقيات الموقعة فيما يخص عدم التمدد بشرق أوروبا.

[1] الجاودار: هي حبوب حولية سريعة النمو، ولها أوراق طولية، يتراوح ارتفاعها من 1-2م، وتحتوي على الكربوهيدرات والألياف الغذائية بنسب عالية، كما تحتوي على كميات صغيرة من البوتاسيوم، وفيتامين ب، وتعمل الرياح على تلقيح زهورها، وتنقلها إلى مسافات قليلة، ثم تنبت وتتحول إلى ثمرة لها فروع طويلة.

كما صمت الغرب على قصف مستمر لمدة ثماني سنوات من طرف الجيش الأوكراني لمناطق دونيتسك ودونباس اللتين يُشكلان العرق السلافي الروسي المكون الرئيس لجل سكانهما. ثم يظهر في المشهد قبل ٢٠١٤ توجه القيادات الأوكرانية لدعوة حلف الناتو للتمركز في المناطق البحرية في القرم وما حولها بما يتسبب في إغلاق الممرات البحرية الضيقة أمام الأسطول البحري الروسي، ثم دعوة الشركات العربية للتنقيب عن النفط والغاز في هذه المناطق بدون مراعاة للجوانب الأمنية مع الجانب الروسي وتجاهل التنسيق معه. إذن ففكرة أخذ ثروات أوكرانيا كغنيمة غير واردة منذ البداية أي قبل بدء العمليات لكن تغير الأمر بعد التفكير بالقيام بعمليات عسكرية ومعه مسألة حساب الأرباح والخسائر وتغطية نفقات الحرب وهذا شأن كل الدول التي تقوم بعمليات عسكرية في مناطق متعددة من العالم، حيث يكون هناك حسابات جيوسياسية وجيواستراتيجية وخلق مناطق نفوذ ومناطق عازلة وحسابات اقتصادية.

ولكن كانت أوكرانيا مطمعًا للغرب بثرواتها أكثر مما كانت مطمعًا لروسيا. حيث يرى الغرب في أوكرانيا أحد جنان الأرض، وهذه حقيقة حيث بها الأراضي الخصبة ومصادر المياه العذبة والأيادي العاملة غير المكلفة وبالتالي الحصول على منتجات زراعية لدولها الأصلية بأسعار متميزة جداً. كما يمكن استخدام وفرة الغذاء والمحاصيل الزراعية كأداة من أدوات إخضاع الدول الأخرى، حيث يتمركز القرار في يد الشركات الاستثمارية العالمية وليس في يد الحكومة الأوكرانية في معظم الأحوال لأن القانون الأوكراني يمنح عقود إيجار للشركات الاستثمارية لمدة تتجاوز النصف قرن، وهناك شركات أمريكية وأوروبية وعربية تنشط في مجال الاستثمار الزراعي. ويُعتبر كلا البلدين أوكرانيا وروسيا مصدرين رئيسين للمنتجات الزراعية، وكلاهما يلعب دوراً رائداً في إمداد الأسواق العالمية بالمواد الغذائية، التي من أجلها غالبًا ما تتركز الإمدادات القابلة للتصدير في مجموعة من الدول، مما يُعرض هذه الأسواق لزيادة التعرض للصدمات والتقلبات. وعلى سبيل المثال، في قطاع القمح والميسلين[1]، من بين أكبر سبعة مصدرين، شكلت روسيا مجتمعة ٧٩٪ من التجارة الدولية في ٢٠٢١، وهي تحتل المرتبة الأولى كمصدّر عالمي للقمح وتشحن ما يُقارب مجموعه ٣٢.٩ مليون طن من القمح والميسلين، أو ما يُعادل ١٨٪ من حصة الشحنات العالمية. في المقابل، صُنّفت أوكرانيا كسادس أكبر مصدر للقمح في ٢٠٢١، حيث بلغت صادراتها ٢٠ مليون طن من القمح والميسلين وبلغت حصتها من السوق العالمي نسبة ١٠٪. كما برز

[1] الميسلين خليط من (القمح والجاودار)، والجاودار والشعير والذرة.

البلدان في ساحة التجارة العالمية للذرة والشعير وبذور اللفت، وأكثر من ذلك في قطاع زيت دوار الشمس، حيث بلغت قواعد إنتاجهما الكبيرة من سوق الصادرات العالمية ما يقارب ٦٣٪. وتحتوي قاعدة بيانات الشركات متعددة الجنسيات في Global Data على معلومات فرعية من الشركات متعددة الجنسيات الرائدة في العالم، تظهر أن ما يزيد قليلاً عن ٣٠٠ شركة متعددة الجنسيات لديها شركة تابعة واحدة على الأقل في أوكرانيا، وحوالي ربعها ٢٧٪ مقرها الرئيس الولايات المتحدة. كما يوجد أكثر من النصف (٥٧٪) في أوروبا الغربية.

فالحرب في أوكرانيا بدأت لأسباب مختلفة ثم تعاظمت لتشمل الموارد الطبيعية وكافة الثروات بما في ذلك الطاقة، وأيضًا النفوذ وحرب المضائق وحرب بالوكالة تقوم بها أوكرانيا نيابةً عن الغرب كله. والصراع على الطاقة أو ما يُطلق عليه حرب الطاقة هو مستمر منذ بدء اكتشاف الطاقات الأحفورية ويشمل ذلك النفط والغاز والثروات الطبيعية المستخدمة في نفس المجال مثل اليورانيوم وقديمًا الفحم. حيث يتعاظم الصراع كلما ضعف الرصيد في خزائن الدول الكبرى ويزداد الطلب على الطاقة من أجل دوران عجلة الاقتصاديات الصناعية الكبرى والتي تمتلك منظومات عسكرية حول العالم تُمكنها من السيطرة على مصادر الطاقة وإفساح المجال لشركات هذه الدول لبدء العمل. تستخدم الطاقة كسلاح في كافة المواجهات كأداة من أدوات الحرب المباشرة.

وقد يسأل سائل كيف أثرت العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الروسي المعتمد على الصناعات الاستخراجية النفط والغاز الطبيعي؟

فبعد الحرب الروسية على أوكرانيا بدأت أوروبا تتيقن أنه يجب عليها عدم الاعتماد على روسيا في واردات الطاقة لديها، كما يجب عليها الاستغناء عنها في أقرب وقت ممكن من خلال وجود بديل لديها، فهنا جاء دور الولايات المتحدة الأمريكية في الاستفادة من هذه الحرب من خلال الثمار التي ستجنيها في ملف الطاقة تحديداً، فقامت في القضاء على مشروع (نورد ستريم ٢) التي كانت تُحاربة منذ سنين، فنورد ستريم ٢ هو خط أنابيب عملاق للغاز الطبيعي فهو مشروع روسي أوروبي ضخم لنقل الغاز الطبيعي من

روسيا إلى ألمانيا مباشرةً ثم لدول أوروبية أخرى كالنمسا وإيطاليا فهو خط موازٍ لخط (نورد ستريم ١)[1]، وبعد اكتمال بنائه فقد كان واقفًا على رخصة التشغيل فقط وحينها تبدأ بعدها روسيا في ضخ الغاز لألمانيا التي تستورد أكثر من نصف وارداتها من الغاز الطبيعي من روسيا، ورغم أنه شأن أوروبي روسي إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تُعارض بناء هذا الخط وبقوة، وزادت المقاومة لديها مع بدء البناء الفعلي وذلك خلال تولي دونالد ترامب السلطة حتى أنه فرض عقوبات على أي شخص سيُشارك في بناء خط الأنابيب هذا، لذلك انسحبت حينها ١٨ شركة أوروبية خوفًا من التعرض لغرامات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية[2]، ولكن في نهاية المطاف اكتمل بناء هذا الخط واستطاعت ألمانيا أن تصمُد أمام الضغوط الأمريكية. نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مهتمة جداً بهذا الخط وخاصةً بعدما اعترفت روسيا بجمهوريتي دونيتسك ولوهانسك كجمهوريتين منفصلتين شرق أوكرانيا ففرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركة نورد ستريم ٢ التابعة لشركة بروم الروسية التي بنت خط الأنابيب ومقرها كان في سويسرا، وقبل غزو روسيا لأوكرانيا قال الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن أنه سيوقف خط أنابيب الغاز نورد ستريم ٢ في حال غزت روسيا أوكرانيا، وبالفعل بعدما صدرت الأوامر للجيش الروسي الدخول في مناطق شرق أوكرانيا حينها أصبحت ألمانيا غير قادرة على الدفاع عن نورد ستريم ٢ وأعلنت إيقاف التصديق عليه، بعدها بيوم نُشر بيان على موقع البيت الأبيض بعنوان (بيان من الرئيس بايدن بخصوص نورد ستريم ٢) قال فيه: بعد المشاورات بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة الألمانية تم إيقاف خط نورد ستريم ٢. وبالتالي في نهاية المطاف استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تُحقق الذي كانت ترغب به وتحارب من أجله منذ سنين، حيث دقت المسمار الأخير في نعش مشروع نورد ستريم ٢.

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت تُحارب هذا الخط بمحاولتها جاهدةً لعدم إكماله فبعيداً عن خوفها من سيادة النفوذ الروسي في أوروبا إلا أن لديها مصالح تجارية واضحة من تقليل واردات الغاز الروسي لأوروبا

---

[1] نورد ستريم 1 تم افتتاحهُ سنة 2011م، ومسار نورد ستريم 2 سيكون تحديدًا يمر تحت بحر البلطيق من غرب روسيا إلى شمال شرق ألمانيا بطول 1230كم وبالتالي فهو أطول خط أنابيب تحت سطح البحر في العالم ولديه قدرة لنقل 55 مليار م^3 الغاز الطبيعي سنويًا، بدأ بناءه في شهر مايو 2018م، واكتمل البناء في سبتمبر 2021م، وتكلفته وصلت 10.6 مليار دولار.

[2] في الوقت الذي بدأ بناء خط الأنابيب في مايو 2018م، أرسل ترامب سفير جديد للولايات المتحدة في ألمانيا هو ريتشارد جرينيل الذي بدأ بعدها مباشرةً يتدخل في الشؤون الداخلية للألمان لمنع خط الأنابيب بأي شكلٍ كان، يوجد خرق واضح للبروتوكولات الدبلوماسية فكان مسببًا إزعاج للشركات الألمانية، لدرجة أنه في شهر فبراير 2019م أرسل رسالات تهديد للشركات الألمانية العاملة على بناء نورد ستريم 2.

وبالتالي استبدال الغاز الروسي بالغاز الطبيعي المُسال الأمريكي، فالشركات الأمريكية ستكون في قمة السعادة من توقف خط الغاز الروسي وبالتالي بيع الغاز الطبيعي المُسال للدول الأوروبية، ففي خلال السنوات القليلة تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من تصدير كميات ضئيلة جداً من الغاز الطبيعي المُسال إلى واحدة من أكبر الدول المصدرة لهذا الغاز في العالم، ففي نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٢٢ صدرت الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المُسال أكثر من أي دولة في العالم، ويُعتبر السوق الأوروبي الذي لديه شراهة لاستهلاك الغاز الطبيعي من أفضل الأسواق للمصدرين الأمريكيين ولكن أمامهم عقبة واحدة هي روسيا المصدر والمورد المُهيمن على السوق الأوروبي، وهذا ما جعل أوروبا أن تتحول مؤخراً لساحة معركة رئيسة للولايات المتحدة للحد من نفوذ روسيا في مجال الطاقة ووضع موطئ قدم للشركات الأمريكية في السوق الأوروبي وهذا ما حصل خلال ثلاثة أشهر وتحديداً عندما بدأت روسيا تتحرك نحو أوكرانيا. وقامت شركة REFINITIV مزود بيانات السوق بتتبع لبيانات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية ووجدت أن أوروبا في شهر فبراير الماضي احتلت المركز الأول كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال الأمريكي للشهر الثالث على التوالي حيث أن أكثر من ٧٠٪ من الصادرات الأمريكية من الغاز الطبيعي المسال ذهبت إلى أوروبا خلال الشهر الماضي.

كما أن الولايات المتحدة من أكبر موردي الأسلحة لأوكرانيا، فالحرب عموماً فرصة جيدة لمقاولي ومصنعي الدفاع، فالولايات المتحدة هي أكبر مقاول دفاعي ومصدر أسلحة في العالم رغم أن روسيا ثاني أكبر دولة مصدرة للأسلحة إلا أن حجم صادراتها يُعادل ثلث حجم صادرات الولايات المتحدة.

حيث خصصت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من ٤٠ مليار دولار كمساعدة أمنية لأوكرانيا منذ بدء الحرب، ولكن في ١٣ حزيران/ يونيو الجاري اعترفت وزارة الدفاع الأمريكية أنها أخطأت في تقدير قيمة الأسلحة التي تم إرسالها إلى أوكرانيا بقيمة ٦.٢ مليارددولار على مدار العامين الماضيين، حوالي ضعف التقديرات المبكرة مما أدى إلى فائض سيتم استخدامه في حزم الأمن المستقبلية.

جاء ذلك على لسان المتحدثة باسم البنتاغون سابرينا سينغ[1]، في مؤتمر صحفي، قائلة إن "مراجعة تفصيلية للخطأ المحاسبي توصلت إلى أن الخدمات العسكرية استخدمت تكاليف الاستبدال بدلاً من القيمة الدفترية للمعدات التي تم سحبها من مخزونات البنتاغون وإرسالها إلى أوكرانيا".

[1] https://fb.watch/ll3gt6Ynxq/?mibextid=cr9u03

وأضافت أن الحسابات النهائية تظهر وجود خطأ قدره ٣.٦ مليار دولار في السنة المالية الحالية، و ٢.٦ مليار دولار في السنة المالية ٢٠٢٢، التي انتهت في ٣٠ أيلول/ سبتمبر الماضي بحسب ما أوردته وسائل إعلام أمريكية. ونتيجة لذلك لدى الوزارة الآن أموال إضافية في خزائنها لاستخدامها في دعم أوكرانيا التي تواصل هجومها المضاد ضد روسيا.

قد يُخطئ البعض في حساب بضعة دولارات لكن أن يكون الخطأ ٣ مليارات دولار فهذه حالة مبالغ فيها وجديدة من نوعها، هذا ما حصل مع الإدارة الأمريكية حينما أخطأت في تقييم قيمة الدعم العسكري الذي قدمته الولايات المتحدة لأوكرانيا فبحسب صحيفة وول ستريت جورنال فإن الخطأ أدى إلى إضافة ٣ مليارات دولار إلى المساعدات وهو مبلغ من المرجح أن يُخفف من حاجة الكونغرس لتمرير حزمة مساعدة إضافية قبل نهاية السنة المالية في سبتمبر، الخطأ الحسابي حدث عندما قُيّمت بعض الأسلحة التي أرسلها البنتاغون إلى أوكرانيا بمبالغ أعلى باستخدام تقييمات لمعدات جديدة بدلاً من المعدات القديمة مما أدى إلى إرتفاع تكلفة كل حزمة لأن الأسلحة الجديدة تُكلف أكثر من الأسلحة القديمة.

فهل من المعقول لم يدرِ موظفو المالية في البنتاغون بخللٍ تسبب في خطأ حسابي بمليارات الدولارات لخزائن وزارة الدفاع الأمريكية؟

رياح وزارة الدفاع الأمريكية جرت بما تشتهيه سفنه حيث يأتي هذا الكشف في الوقت الذي تمضي فيه أوكرانيا قُدمًا في المراحل الأولى من هجومها المضاد، في محاولة لطرد القوات الروسية من الأراضي التي سيطرت عليها موسكو منذ الحرب في فبراير/ شباط ٢٠٢٢.

نقلت وكالة رويترز عن مسؤول دفاعي أمريكي لم تكشف عن اسمه قوله: إن " الخطأ كان نتيجة تحديد قيمة أعلى من المسموح به للأسلحة التي تم أخذها من المخزونات الأمريكية وشحنها إلى أوكرانيا" .

من جهته اعتبر السيناتور الأمريكي روجر ويكر، العضو الجمهوري في لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، أن " تغيير وزارة الدفاع في تقييم تكاليف الأسلحة المرسلة إلى أوكرانيا خطأ فادح" .

وقال إن تأثيره سيكون " التقليل من الاحتياجات المستقبلية لحلفائنا الأوروبيين يجب أن تكون أولوياتنا انتصار أوكرانيا على بوتين. تغيير حسابات المساعدات العسكرية من جانب واحد هو محاولة للخداع وتقويض هذا الهدف" .

ومن وجهة نظر شخصية نجد أن هذه الخطوات التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ستؤدي حرفيًا إلى نهايتها وإدخال العالم في صراع عنيف سيقلب كافة الموازين فالقوة الغربية اليوم تضغط نحو تحريك العالم لحرب عالمية ثالثة وبسيناريوهات مختلفة تارةً بين الهند وباكستان، ومرةً في الصين وتايوان، وبإشعال التوتر بين الروس والأوكران وسيمتد هذا التوتر قريبًا إلى المناطق العربية والأفريقية التي لا تحتاج إلا إلى شرارة واحدة لوقوع الأمور العظام، وأقولها لكم بكل يقين أن هذه الإرهاصات ما هي إلا علامات نهاية قرن الشيطان وبزوغ شمس الإسلام من جديد عاليةً على رأس القلعة البيضاء.